



سياسة البحث العلمي

إعداد:

أ.م.د ايناس رزاق كاظم

م.د منتظر فريد رمضان

بإشراف:

أ.د نصير علي حسين

مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية

عنوان السياسة ومالكها

عنوان السياسة:

سياسة البحث العلمي

مالك السياسة:

قسم الشؤون العلمية- مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية- رئاسة الجامعة

الفئة المستهدفة:

أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، وطلبة الدراسات العليا، والمراكز البحثية، والمشاركين في المشاريع البحثية وبحوث التخرج داخل الجامعة.

نطاق التطبيق:

جميع تشكلات الجامعة

الجهة المسؤولة وتاريخ التطبيق

الجهة المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة:

- مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية
- عمادة كل كلية
- شعب الشؤون العلمية

تاريخ التطبيق:

الموقع الرسمي:

المقدمة والرؤية

المقدمة:

تسعى جامعة العين العراقية إلى تعزيز بيئة أكاديمية محفزة للبحث والابتكار، تدعم إنتاج المعرفة وتساهم في حل المشكلات المجتمعية. وتهدف هذه السياسة إلى رسم الإطار التنظيمي والإجرائي الذي يحكم البحث العلمي، ويوفر له سبل الدعم والحوكمة والتطوير بما يتماشى مع معايير الجودة الأكاديمية والأخلاقيات المهنية.

الرؤية:

تحقيق ريادة علمية وبحثية إقليمية وعالمية عبر إنتاج معرفي أصيل ومؤثر يخدم المجتمع ويساهم في التنمية المستدامة.

الرسالة والأهداف



الأهداف:

- ◆ دعم وتشجيع البحث العلمي المبتكر في جميع التخصصات الأكاديمية.
- ◆ توفير بيئة بحثية محفزة ومتكاملة تضمن جودة الإنتاج العلمي.
- ◆ إرساء معايير أخلاقية عالية في إجراء ونشر البحوث.
- ◆ تحفيز النشر في مجلات علمية محكمة ومفهرسة عالميًا.
- ◆ تنظيم حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث وبراءات الاختراع.
- ◆ توسيع نطاق التعاون البحثي بين الجامعة والجهات المحلية والدولية.

الرسالة:

تعزيز منظومة البحث العلمي في الجامعة من خلال دعم الباحثين، وترسيخ مبادئ النزاهة العلمية، وتشجيع الابتكار والنشر الرصين، وبناء شراكات بحثية استراتيجية محلية ودولية.

بنود السياسة - الحوكمة والهيكل التنظيمي

بنود السياسة:

أولاً: الحوكمة والهيكل التنظيمي

• اللجنة المركزية للبحث العلمي :

أعلى سلطة تنظيمية لوضع السياسات والموافقة على المشاريع الاستراتيجية و يقع على رأس الهيكل التنظيمي المساعد العلمي لرئيس الجامعة باعتباره مالك السياسة والمسؤول الأول عن تنفيذها. يتولى وضع الاستراتيجيات العامة والإشراف على جميع أنشطة البحث العلمي في الجامعة ويضم في عضويته عمداء الكليات وممثلين عن الوحدات البحثية

• مجلس الكلية :

الجهة التنفيذية والإشرافية المباشرة و يقع على رأس الهيكل التنظيمي عميد الكلية والمعاون العلمي.

• المراكز البحثية المتخصصة:

تنفذ المشاريع البحثية وتدير فرق البحث حسب التخصص.

• وحدة النشر العلمي وبراءات الاختراع:

مختصة بتوثيق البحوث، وتحفيز النشر، ومتابعة تسجيل حقوق الملكية الفكرية

• اللجان البحثية في الكليات:

اللجان الداعمة المتخصصة

■ اللجان الداعمة المتخصصة

◆ لجنة أخلاقيات البحث العلمي

◆ لجنة دعم وتمويل البحوث

◆ لجنة تقييم المقترحات

◆ لجنة النشر العلمي

◆ لجنة الابتكار ونقل التكنولوجيا

◆ لجنة الشراكات البحثية

◆ لجنة النزاهة العلمية

◆ لجنة إدارة البيانات

◆ لجنة الاستدامة

◆ لجنة بناء القدرات البحثية

ثانيًا: السياسات الفرعية المنبثقة من سياسة البحث العلمي

1. سياسة أخلاقيات البحث العلمي

- الالتزام بحقوق المشاركين وسرية البيانات.
- مراجعة المشاريع من قبل لجنة أخلاقيات البحث العلمي.
- منع تضارب المصالح وضمان النزاهة في جمع البيانات وتحليلها.

2. سياسة النشر العلمي وبراءات الاختراع

- تشجيع النشر في قواعد البيانات المفهرسة مثل ISI و Scopus.
- تخصيص حوافز للنشر النوعي.
- حماية حقوق الباحثين وتسجيل براءات الاختراع لدى الجهات الرسمية.

3. سياسة دعم وتمويل المشاريع البحثية

- إنشاء صندوق دعم البحوث بتمويل سنوي.
- وضع معايير وآليات لتقديم المقترحات البحثية.



السياسات الفرعية المنبثقة (2)

4. سياسة التحفيز للنشر العلمي

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلبة الدراسات العليا على النشر في المجلات العلمية المحكمة والمفهرسة ذات الجودة العالية، بما يساهم في رفع التصنيف الأكاديمي للجامعة وزيادة إنتاجها العلمي.

5. سياسة تشجيع البحث الطلابي

تشجع على دمج الطلبة في بيئة البحث العلمي، من خلال:

- ◆ دعم مشاريع التخرج ذات الطابع البحثي.
- ◆ توفير فرص مشاركة الطلبة في المشاريع البحثية لأعضاء هيئة التدريس.
- ◆ إنشاء منتديات بحثية طلابية ومسابقات علمية.
- ◆ تخصيص تمويل داخلي للبحوث الطلابية الواعدة.

السياسات الفرعية المنبثقة (3)

6. سياسة الابتكار ونقل التكنولوجيا

تهدف إلى تحويل مخرجات البحث إلى حلول تطبيقية، من خلال:

- تشجيع الباحثين على تطوير نماذج أولية ومنتجات بحثية قابلة للتطبيق.
- إنشاء حاضنات بحثية ومراكز للابتكار داخل الجامعة.
- دعم مشاريع ريادة الأعمال المبنية على نتائج البحوث.
- توفير منصات لعرض وتسويق المنتجات البحثية بالتعاون مع القطاع الخاص.

7. سياسة جودة البحث العلمي

تضمن تحقيق المعايير الأكاديمية في كل مراحل البحث، وتتضمن:

- استخدام أدوات موثوقة لتقييم جودة الإنتاج العلمي.
- اعتماد سياسات مراجعة داخلية وخارجية للأبحاث.
- تحفيز النشر في مجلات ذات معامل تأثير عالي ومصنفة عالميًا.
- مراقبة مؤشرات الأداء البحثي على مستوى الأقسام والكليات.



السياسات الفرعية المنبثقة (4)

8. سياسة إدارة البيانات البحثية

تنظم كيفية التعامل مع بيانات البحث العلمي، وتشمل:

- وضع آليات لتخزين، وأرشفة، ومشاركة البيانات البحثية.
- ضمان سرية البيانات وحماية خصوصية المشاركين.
- اعتماد معايير FAIR (Findable, Accessible, Interoperable, Reusable) لإدارة البيانات.
- إلزام الباحثين بخطط إدارة البيانات عند تقديم المقترحات البحثية.

9. سياسة النزاهة الأكاديمية في البحث العلمي

تعزز قيم الأمانة العلمية، من خلال:

- وضع مدونة سلوك واضحة للباحثين.
- إنشاء لجنة لمتابعة قضايا الانتحال أو التلاعب البحثي.
- تطبيق عقوبات تأديبية في حال انتهاك مبادئ النزاهة الأكاديمية.
- تدريب الباحثين على أصول الكتابة العلمية وتوثيق المصادر.

10. سياسة الاستدامة في البحث العلمي

تسعى إلى توجيه البحوث نحو أهداف التنمية المستدامة، من خلال:

- دعم البحوث التي تعالج قضايا بيئية ومجتمعية حيوية.
- تشجيع ممارسات بحثية صديقة للبيئة.
- تحفيز التخصصات متعددة المجالات لخدمة قضايا الاستدامة.
- إعداد تقارير بحثية توضح مدى إسهام المشاريع في تحقيق رؤية الجامعة ومجتمعها.

آليات التحفيز المالية

ثالثاً: آليات التحفيز

- حوافز مالية مباشرة:

- ◆ صرف مكافآت مالية مقابل النشر في مجلات مفهرسة ضمن قواعد بيانات عالمية مثل: Scopus، Web of Science، PubMed، وفقاً لتصنيف المجلة وموقعها في الربع (Q1-Q4).
- ◆ منح جوائز سنوية لأفضل الإنتاجات البحثية.

آليات التحفيز

- حوافز غير مالية:

- تخصيص نقاط تفضيلية في الترقيات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.
- إبراز البحوث المنشورة في الموقع الرسمي للجامعة ومنصاتها الإعلامية.
- منح شهادات تقديرية للمؤلفين المتميزين.

- دعم مالي للنشر:

- تغطية رسوم النشر في المجلات العلمية المحكمة بالتنسيق مع مجلس البحث العلمي، بعد التحقق من جودة المجلة وتصنيفها.
- تقديم دعم جزئي أو كامل لطباعة ونشر الكتب العلمية المعتمدة.

- دعم فني وتحرير:

- توفير ورش تدريبية في الكتابة الأكاديمية والنشر العلمي.
- إنشاء وحدة للمراجعة اللغوية والتحرير العلمي لمساعدة الباحثين قبل النشر.
- توفير خدمات فحص السرقة الأدبية وضمان التزام البحوث بمعايير الأمانة العلمية.

- تشجيع التعاون البحثي للنشر المشترك:

- تشجيع المشاريع البحثية المشتركة بين الأقسام والكليات أو مع باحثين دوليين.
- منح نقاط إضافية للنشر المشترك مع باحثين من مؤسسات مرموقة عالميًا.

آليات التمويل والدعم

رابعًا: آليات التمويل والدعم

- الصندوق البحثي الداخلي

- تخصص الجامعة جزءًا من موازنتها السنوية لدعم البحوث العلمية من خلال إنشاء صندوق منح بحثية داخلية. يشمل هذا الصندوق:
- ◆ آلية التمويل: تخصيص نسبة من إيرادات الجامعة (أوصى مجلس التعليم العالي بتخصيص 3% من إيرادات الجامعة لدعم البحث العلمي)
 - ◆ عملية التقديم: دورات تقديم منتظمة (مرة أو مرتين سنويًا) مع نماذج وضوابط محددة
 - ◆ التقييم: لجان تحكيم علمية تقوم بتقييم المقترحات اعتمادًا على معايير الجودة والأهمية

- التمويل الخارجي

- تشجع الجامعة باحثيها على السعي للحصول على منح وتمويلات بحثية خارجية من خلال:
- ◆ المنح الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي
 - ◆ المنظمات العلمية المحلية والدولية
 - ◆ القطاع الخاص

نظام التقييم والمتابعة

خامسًا: نظام التقييم والمتابعة

- آليات الرقابة والمتابعة

تتبع الجامعة نظامًا منهجيًا لمتابعة تنفيذ سياسة البحث العلمي يشمل:

1. متابعة مؤشرات الأداء البحثي

• الدورية:

رصد وجمع البيانات بشكل منتظم (ربع سنوي أو نصف سنوي)

- المؤشرات المتابعة:

- عدد الأبحاث المنشورة لكل كلية وقسم
- تصنيف وجودة المجلات المنشور بها
- حجم التمويل البحثي الداخلي والخارجي المستقطب
- عدد براءات الاختراع المسجلة
- عدد المشاركات في المؤتمرات وورش العمل

2. التقارير السنوية

تعد وحدة البحث العلمي تقريرًا سنويًا شاملًا يعرض على مجلس الجامعة ويتضمن:

- ملخص الإنجازات البحثية والتحديات والفرص
- نسبة النمو في النشر العلمي وتصنيفاته
- أبرز الأبحاث المتميزة وجوائزها
- فعاليات المؤتمرات التي نظمت أو شارك فيها أعضاء الهيئة التدريسية

التحسين المستمر وسريان السياسة



سادساً: التحسين المستمر

التطوير: تحديث السياسة بناءً على التقارير والتحليلات السنوية

التغذية الراجعة: استطلاع آراء المجتمع الأكاديمي حول كفاءة الدعم البحثي

مراجعة دورية: تقييم فعالية السياسة كل 3-5 سنوات لضمان مواكبة المستجدات

سريان السياسة:

تطبق هذه السياسة اعتباراً من () وتلتزم جميع الكليات بها دون استثناء. (تكون بنود السياسة سارية المفعول على ان لا تتعارض مع التعليمات والضوابط والقوانين النافذة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

التاريخ:

التوقيع:

الموافقة النهائية: